Distribution: Limited
Original: English

GC 25/L.10
البند 14 من جدول الأعمال

9 January 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والعشرون

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

Document #:226055
Library:DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**المعلومات الأساسية والأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية**	**1**
ألف –	الآلية العالمية: المبادئ الإرشادية ومجالات العمل	1
باء –	الحد من الفقر: هدف إنمائي بعيد المدى	2
جيم –	إدخال اتفاقية مكافحة التصحر في تيار التنمية: التحديات والفرص	3
ثالثا –	**استعراض أنشطة الآلية العالمية في الفترة 2002/2001**	**5**
ألف –	جمع المعلومات وإفضاضها	6
باء –	تحليل الطلبات وإسداء المشورة بشأنها	6
جيم –	تشجيع التعاون والتنسيق	8
دال –	تعبئة الموارد المالية وتوجيهها	12
رابعا –	**الموارد المالية للآلية العالمية**	**15**
خامسا –	**التقدم إلى الأمام والخطوات التالية**	**15**
ألف –	الموارد البشرية وتطوير النظم الداخلية	16
باء –	مواصلة عمليتي الإدماج وبناء الشراكة	17
جيم –	تدعيم التعاون مع المنظمات الخارجية	17
دال –	مواصلة تطوير التعاون مع المؤسسات الأعضاء في لجنة التيسيرات	18
هاء –	مواصلة تطوير استراتيجية الاتصالات في الآلية العالمية	18
واو –	تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمي ووكالاته المنفذة من أجل زيادة استثمار موارد مرفق البيئة العالمي في اتفاقية مكافحة التصحر	18
زاي –	اتباع خيارات غير تقليدية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر، وتنقيح محرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي باعتباره أداة لتعبئة الموارد	19

أولا – المقدمة

1 – في أكتوبر/ تشرين الأول 1997، في مناسبة انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقع الاختيار على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليكون المؤسسة المضيفة للآلية العالمية لهذه الاتفاقية. وتحت إشراف مؤتمر الأطراف، أنيط بالآلية مهمة "النهوض بالإجراءات التي تؤدي إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، كمنح و/ أو بشروط تيسيرية أو غير ذلك من الشروط، إلى الأطراف من البلدان النامية المتضررة". وبدأت الآلية عملها في عام 1998، وعرض تقرير عن أنشطتها المبدئية على المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/ كانون الأول 1998 و1999 و2000، ثم على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 1999 و2000 و2001. وهذا هو التقرير الرابع عن الآلية العالمية إلى المجلس التنفيذي. وهو يعرض معلومات أساسية عن تدخلات الآلية من أجل بناء المشاركة وتعبئة الموارد، والأساس المنطقي الذي تقوم عليه هذه التدخلات، وكذلك استعراض مبادرات الآلية في 2001/2000، وتطلعات المستقبل.

ثانيا – المعلومات الأساسية و الأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية

ألف – الآلية العالمية: المبادئ الإرشادية ومجالات العمل

2 – **المبادئ الإرشادية:** طبقا لاتفاقية مكافحة التصحر، فإن التصحر يعرف بأنه "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة، نتيجة عدة عوامل، مثل تقلبات المناخ والأنشطة البشرية". وإزاء الطبيعة متعددة القطاعات للتدخلات اللازمة لمعالجة تدهور الأراضي، وتنوع مصادر التمويل التي ينبغي حشدها لهذا الغرض، أنشئت الآلية العالمية للمساعدة في ترشيد تخصيص الموارد وتعبئة مصادر إضافية للتمويل بحسب الحاجة.

3 – وتشكل برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية إطارا لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ولابد من ربط هذه البرامج ربطا وثيقا بالمساعي الأخرى لصياغة سياسات للتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن قضية التصحر ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية نفسها. وفي هذا الإطار، لابد من إيلاء اهتمام خاص لجميع جوانب التنمية الريفية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر، بما في ذلك الحصول على الموارد الطبيعية وإدارة هذه الموارد، ودعم وسائل المعيشة الريفية البديلة، والحصول على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية – الاقتصادية.

4 – وإذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية، فسيتضح لنا أن الآلية العالمية ليست صندوقا مركزيا، يحدث إزدواجا مع مصادر التمويل والآليات القائمة، وإنما هي جهاز مقاصة يساعد في ترشيد تخصيص الموارد وتعبئة مصادر إضافية للتمويل عند الضرورة. وتعتمد هذه الطريقة على أدوات التمويل التقليدية من وكالات التعاون الإنمائي الثنائية ومتعددة الأطراف، ومرفق البيئة العالمي، وغيرها من مصادر التمويل.

5 – والمبادئ الإرشادية لاستخدام الموارد المتوافرة للآلية العالمية، ودورها كجهاز تحفيزي، وردت في القرار 25/COP.1، والهدف منها هو ضمان أن تكون هذه الآلية:

- مسؤولة عن احتياجات وأولويات الأطراف الموقعة على اتفاقية مكافحة التصحر؛

- نسخة غير مكررة من الآليات والمرافق القائمة، وإنما تضيف قيمة جديدة إليها؛
- مرنة وتتسم بالكفاءة، مستفيدة من المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسة المضيفة، وقدرات منظمات الأمم المتحدة ومرافقها؛
- محايدة وعالمية في عملياتها.

6 - **مجالات العمل:** بناء على طلب الحكومات، يطلب إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتدخلات الآلية العالمية، أن تقوم بما يلي:

- المساعدة في تنسيق عمليات تعبئة الموارد لصياغة وتنفيذ برامج العمل القطري. ولهذا الغرض، يتم تنسيق هذه البرامج وتشبيكها مع الاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة على المستوى القطاعي أو القطري، ومع برامج المساعدات العادية التي تقدمها وكالات التعاون التقني والمالي؛
- تسهل اتباع نهج متسق لتعبئة الموارد من أجل صياغة و/ أو تنفيذ برامج عمل إقليمية وشبه إقليمية، مع إعطاء اهتمام خاص إلى قضايا النظم الايكولوجية عابرة الحدود، والتخصيب المتبادل للتجارب، وتنسيق السياسات؛
- المساهمة في وضع نهج مبتكرة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجيع تعبئة أصحاب الشأن وإقامة شبكات لهم، من أجل نقل التكنولوجيا، والاستفادة من المعارف التقليدية، وإدارة المعلومات؛
- وضع قائمة بالبرامج التعاونية الثنائية ومتعددة الأطراف، وغيرها من المصادر والقنوات المتوافرة لتمويل عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، بما يتفق وأحكام الاتفاقية والقرارات أرقام 24/COP.1, 25/COP.1 و9/COP.3، الصادرة عن مؤتمر الأطراف الأول والثالث على التوالي. وتأخذ هذه القائمة شكل نظام لا مركزي لإدارة المعارف يطلق عليه اسم "محرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي"، وهو نظام يشمل أيضا قاعدة بيانات عن الأساليب السليمة، والمشروعات والاحتياجات المالية للبلدان النامية الأطراف المشاركة في وضع برامج عمل إنمائية، وغير ذلك من أنشطة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

باء - الحد من الفقر: هدف إنمائي بعيد المدى

7 - من أهم الأركان التي تقوم عليها اتفاقية مكافحة التصحر، أن تدهور الأراضي هو سبب ونتيجة للفقر الريفي. وعلى ذلك، فإن تجدد الالتزام العالمي بالحد من الفقر - كما يتضح من إعلان الألفية الصادر عن قادة العالم في سبتمبر/ أيلول 2000 تحت رعاية الأمم المتحدة - يعطي آفاقا مشجعة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المتضررة التي وقعت على الاتفاقية، عن طريق ربط برامج عملها القطرية باستراتيجيات الحد من الفقر.

8 - لقد حددت الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف الحد من الفقر باعتباره هدفا أوليا لتدخلات كل منها. ومع ذلك، فإن تعبئة الموارد لمكافحة تدهور الأراضي مازال يمثل تحديا صعبا، إزاء الانخفاض العام في المعونة الرسمية للتنمية، بل إن الأمر يزداد سوءا بفعل انخفاض الجزء الموجه من هذه المعونة نحو الزراعة والتنمية الريفية.

وردا علـــى هـــذه التحديات، اتبعت الآلية العالمية خلال السنتين الماضيتين استراتيجية تنفيذية تتفق مع مهمتها، وتهدف إلى:

- تشـــجيع إدمـــاج أهداف برامج العمل القطرية في عمليات التخطيط الحكومي ووضع الميزانيات، وفي دورة البرامج العادية للجهات المانحة؛

- استكشـــاف فرص إيجاد موارد إضافية جديدة بخلاف التمويل التقليدي من المعونة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديـــون، مـــع التركـــيز بشـــكل خـــاص على مرفق البيئة العالمي والقطاع الخاص (المؤسسات والشركات) والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الفرص الأخرى للتمويل والمساعدات التقنية من خلال التعاون اللامركزي. ولهـــذا الغـــرض، اســـتخدمت الآلية العالمية مواردها الخاصة لبناء المشاركة وخلق تأثير مضاعف، حاشدة استثمارات هائلة مع مرور الوقت، من أجل مكافحة تدهور الأراضي والحد من الفقر في البلدان المتضررة.

جيم – إدخال اتفاقية مكافحة التصحر في تيار التنمية: التحديات والفرص

9 – مـــن الواضح من خلال التجارب الأخيرة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في مختلف الأقاليم، أن آفاق حشد الموارد بصورة فعالة يتوقف على عدة عوامل مثل:

- قـــدرة الحكومات على إدخال المسائل متعددة الجوانب المتعلقة بتدهور الأراضي في عمليات التخطيط للتنمية القطرية والقطاعية ووضع ميزانياتها. فمن شأن ذلك أن يحرر برامج العمل القطرية من أن تحصر نفسها في "زاوية إيكولوجية" ضيقة، بإقامة روابط تنفيذية فيما بينها وبين الأطر الأخرى ذات الصلة التي تعالج الحد من الفقر، والتنمية الزراعية، وتخفيف الديون، الخ؛

- إقامـــة صـــلة بيـــن التوجهات الاستراتيجية لبرامج العمل القطرية لمكافحة التصحر من ناحية، وأطر التدخل والدورات البرامجية لشركاء التنمية من ناحية أخرى، وذلك بهدف تيسير الدعم للمجالات التي لها أولويتها في هذه البرامج عن طريق التدخلات الجارية أو المقررة للجهات المانحة؛

- وقـــد تبيـــن مـــن التجارب الأخيرة أن إدخال المسائل المتعلقة بتدهور الأراضي في عمليات التخطيط للتنمية ووضـــع ميزانـــياتها لا تشـــكل تحديـــا للبلدان النامية المتضررة فحسب، بل وللأطراف الأخرى من البلدان المتقدمة، كما يتضح من استعراض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعملية إدماج الاتفاقيات البيئية في تيار التنمية؛

- إقامـــة صـــلات تنفيذية بين برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية من أجل معالجة بعض المسائل مـــثل الإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية العابرة للحدود، والتي تتعدى مجال البرامج القطرية. وسوف تتيح مثل هذه الصلات فرصة للحصول على بعض فرص التمويل العالمية أو الإقليمية التي قد لا تتاح بغير ذلك؛

- تحديـــد الصـــلات بيـــن اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقيات البيئية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وإعطاء هذه الصلات شكلا تنفيذيا.

10 – إن إدراج أهداف اتفاقية مكافحة التصحر في العمليات ذات الصلة على جانبي العرض والطلب (أي الحكومة وشركاء التنمية على التوالي) وإقامة جسور تنفيذية بين برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية، وخلق تآزر بين التدخلات على المستويين القطري وشبه الإقليمي في ظل الاتفاقيات المختلفة (اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ) هي عمليات ملحة. فالخمول الإداري الذي قد يعوق هذه العملية في بعض الحالات، يتضاعف بفعل القدرة المؤسسية المحدودة على المستوى القطري في المجالات التالية:

- وضع برامج العمل القطرية وشبه الإقليمية تقوم على التحليل العريض للأسباب الجذرية للتصحر (أي الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية، وأطر السياسات والمؤسسات التي تؤدي إلى تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة نتيجة لعوامل مناخية، واستراتيجيات مستخدمي الموارد الطبيعية للبقاء على قيد الحياة)؛

- تحديد السياسات والمعوقات المؤسسية والثغرات الموجودة في الاستثمارات؛

- صياغة تدابير علاجية مناسبة لتحسين/ تنسيق السياسات، وإجراء تنسيق/ تغيير في المؤسسات، ودعم الاستثمارات الميدانية.

11 – ونظرا للحاجة إلى قدرة كافية على التنسيق وآليات تتسم بالكفاءة على المستويين القطري وشبه الإقليمي، فإن هناك فيما يبدو ثغرات أو تشابك في التدخلات التي تقوم بها الجهات المانحة، بما في ذلك مجال بناء القدرات، في الوقت الذي توجد فيه أعداد هائلة من برامج وشبكات التدريب التي تعمل بالفعل في مختلف الأقاليم.

12 – هناك فكرة منتشرة على نطاق واسع، وبالأخص فيما بين المؤسسات المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، بأن نقص الموارد المالية والفنية هو عقبة رئيسية أمام تنفيذ برامج العمل القطرية وشبه الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإدارات التنفيذية أو الممثليات الميدانية للشركاء الإنمائيين الذين يعملون في البلدان المتضررة، يصرون على أن اقتراحات الاستثمار المتصلة بالبرامج القطرية يمكن أن تستفيد من موارد المعونة الرسمية للتنمية، إذا تبوأت مكانا متقدما في قائمة أولويات التدخل التي يتم التفاوض بشأنها من خلال القنوات الحكومية. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يحتاج إلى حوار إيجابي على جميع المستويات. وهو أمر تشجعة الآلية العالمية ضمن دورها كمنظمة لهذه العملية.

13 – وقد تحققت هذه الاستنتاجات في المشاورات الإقليمية وشبه الإقليمية بشأن نهج المشاركة وحشد الموارد التي مولتها الآلية العالمية في عام 2000 في أفريقيا (الجزائر ومومباسا) وآسيا (بانجكوك) وأمريكا اللاتينية (السلفادور). وقد عقدت هذه المشاورات في أعقاب القرار الصادر عن مؤتمر الأطراف الثالث، بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والأعضاء الآخرين في لجنة التيسيرات المنبثقة عن الآلية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة مرفق البيئة العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والمصارف الإقليمية للتنمية مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية، والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة.

14 - ومع ذلك، فإن هناك إقرارا بأن المتطلبات القطرية لا يمكن أن تلبى إلا في إطار حوار على مستوى القطر يجمع الإدارات الحكومية ذات الصلة معا. ولن يقتصر ذلك على المؤسسات المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، بل ينبغي أن يشمل الإدارات المسؤولة عن التخطيط، والتمويل، والتعاون التقني، والإدارات التقنية ذات الصلة.

15 - ومازالت برامج العمل القطرية في مرحلة الصياغة في كثير من البلدان، بينما استكملت في بلدان أخرى. وتتعامل أجهزة التنسيق القطرية الآن مع المسائل المالية والتنفيذية للانتقال من التخطيط إلى العمل. وعلى ذلك، فمن السابق لأوانه بالنسبة لتنفيذ المشروعات المرتبطة ببرامج العمل القطرية الخروج بتقديرات ولو مبدئية عن تأثير هذه المشروعات (هل حقق المشروع أهدافه الإنمائية؟) والكفاءة (هل تجاوزت الفوائد التكاليف بعد إجراء الخصم اللازم؟) أو الاستدامة (هل يرجح أن تستمر الفوائد بعد انتهاء المشروع؟).

16 - وفي الوقت الذي يستمر فيه البحث عن مصادر جديدة وإضافية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر (كما ينتظر من مرفق البيئة العالمي وغيره من الآليات المبتكرة بالنسبة للاتفاقية)، فإن هناك اهتماما خاصا بالتصميم والتنفيذ المناسبين للمشروعات المتصلة ببرامج العمل القطرية. وقد تبين من التجارب الماضية مع مشروعات إدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك مكافحة تدهور الأراضي) السابقة على اتفاقية مكافحة التصحر، أن النجاح في تنفيذ المشروعات وصرف الأموال على هذه المشروعات في حينه، يمكن أن يعطي معلومات مرتدة إيجابية، بما يؤدي إلى تحسين قدرة اتفاقية مكافحة التصحر على استيعاب موارد مالية أكثر من المعونة الرسمية للتنمية ومن الموارد المحلية.

ثالثا - استعراض أنشطة الآلية العالمية في الفترة 2002/2001

17 - استفاد عدد من البلدان وشبه الأقاليم من المساعدات الفنية و/أو المالية التي قدمتها الآلية العالمية في 2001/2000، مثل: الجزائر، والأرجنتين، وبوركينا فاصو، وبلدان آسيا الوسطى، وشيلي، والصين، وكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، وهايتي، والهند، وإيران، ومالي، وموريتانيا، ومنغوليا، والمغرب، وباكستان، والسنغال، وتونس، وأوغندا، وزمبابوي. وتتعلق هذه المساعدات بصياغة برامج العمل القطرية وتنفيذها في البلدان المذكورة، أو ببرامج العمل شبه الإقليمية في أشباه أقاليم في أفريقيا وآسيا الوسطى والغربية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

18 - وطبقا للمهام الموكلة إلى الآلية العالمية من جانب مؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية مكافحة التصحر، وفي ضوء الاستعراض الأول لسياسات الآلية وتشغيلها ونشاطاتها، فقد كانت استجابة الآلية العالمية إلى العدد المتزايد من طلبات المساعدة تتمحور حول الخطوط التالية:

- جمع البيانات وإفضاضها؛
- تحليل الطلبات وإسداء المشورة بشأنها؛
- تشجيع الأعمال التي تفضي إلى التعاون والتنسيق؛
- تيسير تعبئة الموارد المالية وتوجيهها.

19 - وفيما يلي وصف لكيفية قيام الآلية العالمية بهذه المهام.

ألف - جمع المعلومات وإفضاضها

20 - أصبح "محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي" في الآلية العالمية نظاما لإدارة المعارف يقوم بصورة متزايدة على المشاركة واللامركزية، ويدعم عملية تعبئة الموارد من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

21 - وتتضح أهمية وفعالية محرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي وقيمته المضافة من زيادة الاهتمام به من جانب المؤسسات والممارسين وصناع القرار من البلدان النامية المتضررة وشركائها في التنمية. وقد بدأت الأنشطة التجريبية التي تهدف إلى اختبار هذا المحرك عن المعلومات المالية تعطي نتائجها، وهي النتائج التي نشرت على موقع الآلية العالمية على شبكة الإنترنت وأصبحت متاحة للجماهير.

22 - وتبذل الآلية العالمية مساعيها من أجل تنفيذ نظام محرك المعلومات المالية والإبقاء عليه، ووضع طرق يتبعها أصحاب الشأن لاقتسام المعارف بطريقة تحقق فعالية التكاليف عن طريق هذا النظام. أما في المستقبل، فإن الآلية العالمية ستركز بصورة أكبر على تحليل الموارد، بهدف تيسير زيادة هذه الموارد وإمكانية التنبؤ بتدفقاتها التي يمكن أن تفيد اتفاقية مكافحة التصحر. ولهذا الغرض، فسوف ترصد عن كثب مدى التقدم في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل التي يمكن أن يكون لها صلة بمكافحة تدهور الأراضي.

باء - تحليل الطلبات وإسداء المشورة بشأنها

23 - يحتاج التوفيق الفعال بين العرض والطلب للاستثمارات في مكافحة تدهور الأراضي إلى فهم سليم للعمليات التي تتم والمنتجات التي تخرج على المستويين الحكومي والشركاء في التنمية في المساعي التي تبذل لتحقيق أهداف الاتفاقية.

24 - وكجزء من الاستعدادات للمشاورات الإقليمية وشبه الإقليمية بشأن نهج تعبئة الموارد (القرار 9/ من مؤتمر الأطراف الثالث، الفقرة 11) واستجابة لطلبات حكومات معينة بالحصول على مساعدة من الآلية العالمية للانتقال من مرحلة التخطيط (برامج العمل القطرية) إلى العمل (الاستثمارات الميدانية) في 2001/2000، سهلت الآلية العالمية عددا من الأنشطة الداعمة بالتعاون مع أعضاء لجنة التيسيرات فيها. ومن بين هذه الأنشطة:

- تقدير الاتساق فيما بين: (i) مجال برامج العمل القطرية؛ (ii) أحكام اتفاقية مكافحة التصحر (باعتبارها اتفاقية تتعلق بالتنمية المستدامة في المناطق المتضررة)؛ (iii) الخطط الحكومية أو القطرية؛ (iv) أطر الجهات المانحة للمساعدات القطرية. وفي البلدان التي توضع فيها وثيقة برنامج العمل القطري، لعدة أسباب، على أساس مفهوم محدود للتصحر، والتي تستند أساسا إلى خطط عمل الجهاز المسؤول عن تنسيق برنامج العمل القطري، فإن هذا التقدير يتيح فرصة لتوسيع آفاق برنامج العمل القطري وبالتالي توسيع القاعدة اللازمة لحشد الموارد؛

- تقديـــر احتـــياجات بـــناء القدرات (مرة أخرى لإزالة الحواجز من أمام إدراج برامج العمل القطرية في تيار التنمـــية) وتحديد الفرص الممكنة لتحقيق هذه المتطلبات عن طريق البرامج والشبكات والمبادرات القائمة أو الجديـــدة التـــي تتصـــل ببناء القدرات. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة في أفريقيا الجنوبية تحت رعاية الجماعة الإنمائـــية للجنوب الأفريقي، وهو الجهاز التنسيقي لبرامج العمل شبه القطرية. وفي هذا الإطار، يولى اهتمام خـــاص لإقامـــة علاقات مع مبادرة تطوير القدرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمي، والتي لها صلة محددة بـــتدهور الأراضي، وبغيرها من المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة. وقد تم تشكيل فريق عمل لهـــذا الغـــرض من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وثلاث دول أعضاء وبعض الشركاء المهتمين بمجال التنمية؛

- الاســـتعراض التشخيصـــي للأسباب الجذرية للتصحر، كأساس لجدول أعمال واسع النطاق (يشمل إصلاح/ تنســـيق السياســـات، وتغيير/ تنسيق المؤسسات، ومجموعة استثمارات أساسية). وعلى هذا الأساس، سيطرح جـــدول أعمـــال السياســـات والمؤسســـات للنظر فيه بمعرفة المنتديات الاستشارية ذات الصلة، بما في ذلك الحكومـــات وشركائهم في مجال التنمية ممن لهم صلة باستراتيجية الحد من الفقر، واتفاقيات تخفيف الديون، والـــبرمجة القطـــرية لمـــرفق البيئة العالمي، إلخ. وفي نفس الوقت، سيحدث تنسيق بين المجموعة الأساسية المطلوبة من المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية المتصلة ببرنامج العمل القطري وبين الدورات البرامجية العادية للجهات المانحة، أو تقدم هذه المشروعات للنظر فيها عن طريق آليات لامركزية للتعاون. وخلال العام الماضـــي، وبالـــتعاون مـــع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، ساعدت الآلية العالمية في تيسير هذه العملية في الصـــين، بالتشـــاور مـــع الإدارة الحكومية للغابات، وبدعم من شركاء التنمية مثل مصرف التنمية الآسيوي، والصـــندوق الدولـــي للتنمـــية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والشركاء الثنائيين التقليديين للصين؛

- الاستعراض المقارن لأولويات الاستثمارات المحددة في برنامج العمل القطري والتدخلات الجارية أو المقررة لشـــركاء التنمية على المستوى القطري. ويجري ذلك الآن في مالي، كمتابعة لاجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته الحكومة عام 1999، والذي أعربت فيه الجهات المانحة عن اهتمامها بمواصلة دعم المجالات التي لها أولويتها والمحددة في اتفاقية مكافحة التصحر (بما في ذلك التحكم في المياه، وإدارة الموارد الطبيعية، وإقامة نظام للمعلومات البيئية، والإصحاح)؛

- وضـــع دراسات للجهات المانحة وتشجيع وضع قاعدة بيانات على المستويين القطري وشبه الإقليمي، كوسيلة لإحـــداث التوازن بين العرض والطلب على الموارد. وتشمل المعلومات ذات الصلة، التوجهات الاستراتيجية للجهـــات المانحـــة على المستويين القطري وشبه الإقليمي، وأهميتها في مكافحة تدهور الأراضي، والموارد المالية اللازمة، ونوع البرامج المعنية. ومن أمثلة تدخلات الآلية العالمية، وضع دراسات للجهات المانحة في الأقاليم الفرعية من أفريقيا وآسيا، ودعم الآلية العالمية لشبكة المعلومات المعنية بالتصحر والجفاف في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

- تحليل الثغرات الموجودة في الاستثمارات في ضوء الاستعراضات المقارنة، وإمكانية سد آليات التمويل لهذه الثغرات نتيجة إعادة ترتيبات البرامج الموجودة أو الالتزامات الجديدة بحسب الدورات البرامجية التالية للجهات المانحة. وفي هذا الإطار، فإن إقامة صناديق لمكافحة التصحر على المستوى القطري أو المحلي أصبحت موضع دراسة في بوركينا فاصو والسنغال وغيرهما من البلدان، باعتباره أحد الخيارات من بين خيارات عديدة لتمويل برامج التنمية في المناطق المحلية.

جيم - تشجيع التعاون والتنسيق

25 - تشجع الآلية العالمية عمليات التعاون والتنسيق في ظل تحالفات استراتيجية، سواء في إطار الاستراتيجيات الكلية أو في ظل الأنشطة التي تنفذ على المستويين القطري وشبه الإقليمي. وأهم الدوائر التي أقامت الآلية العالمية معها شراكات استراتيجية، هي لجنة التيسيرات في الآلية، والمنظمات شبه الإقليمية التي لها مهام و/ أو اهتمامات محددة باتفاقية مكافحة التصحر، والمؤسسات التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والوكالات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية.

26 - اتبعت الآلية العالمية استراتيجية للتعامل البناء بين جميع أصحاب الشأن من ذوي الصلة. وتجمع هذه العملية الأطراف من البلدان المتقدمة، والمؤسسات متعددة الأطراف، والأطراف من البلدان النامية المتضررة، والمجتمع المدني معا لكي يكونوا رؤية مشتركة لمعالجة مشكلات الأراضي الجافة. وهي تشمل إيفاد بعثات مشتركة مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتقدير احتياجات بلد ما أو شبه إقليم، والبدء في حوار مع الوزارات والمجتمع المدني ذات الصلة على المستوى القطري. وهذه الأنشطة الأولية تفيد في تيسير تبادل المعلومات، وتحديد الازدواجية في برامج الجهات المانحة، وتقدير البيئة المناسبة، وتسليط الضوء على اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى القطري. كما أنها ترسي أساسا لتقرير التدخلات البرامجية التكميلية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة. ففي تونس على سبيل المثال، بدأت هذه العملية تقود إلى إدماج برنامج العمل القطري في الخطة الإنمائية القطرية العاشرة، باعتباره برنامج له أولويته، وبالتالي فبإمكان الوكالات الممولة أن تموله من خلال القنوات الحالية. وفيما يلي وصف لمجال وطرق تعاون الآلية العالمية مع بعض حلفائها الاستراتيجيين.

27 - **لجنة التيسير**: تجمع لجنة التيسير في الآلية العالمية عددا من الوكالات متعددة الأطراف، بناء على أحكام اتفاقية مكافحة التصحر ودورات مؤتمر الأطراف، بهدف النهوض بدعمهم المتسق من أجل تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى الأعضاء الأصليين، وهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فإن هذه اللجنة تضم الآن أمانة الاتفاقية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة مرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمصارف الإقليمية للتنمية (مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية).

28 - وخلال 2001/2000، تحولت اجتماعات لجنة التيسيرات إلى منتد للمسائل الفنية بشأن وضع وتوجه تدخلات الآلية العالمية والمبادرات ذات الصلة التي تهم أعضاء اللجنة (مثل استراتيجية الآلية العالمية للاتصالات، ومبادرة الأراضي والمياه في أفريقيا، والاستعداد لمؤتمر ريو بمناسبة مرور 10 سنوات على انعقاده). كما شكلت لجنة التيسيرات أرضية لاختبار الأفكار الجديدة بشأن التنسيق (مثل اتباع نهج "خطة أعمال" يقوم على توجهات استراتيجية

والمزايا النسبية للمؤسسات المعنية). وفي نفس الوقت، هناك مجال أمام الآلية العالمية لتضيف قيمة إلى أعمال الإدارات التنفيذية للمؤسسات الأعضاء في لجنة التيسيرات، وبالأخص مؤسسات التمويل متعددة الأطراف، وبعدة طرق مثل:

- مساعدة الحكومات – بالتشاور مع التقسيمات الإقليمية لمؤسسات التمويل متعددة الأطراف – في ابتكار أفكار للمشروعات على أساس الأولويات المقررة في برامج العمل القطرية والتي قد ترغب مؤسسات التمويل متعددة الأطراف في متابعتها في ظل أطر التعاون القطرية، أو كجزء من ذخيرة مشروعاتها؛

- التعاون مع الأقسام التنفيذية في مؤسسات التمويل متعددة الأطراف لتحديد نهج إقليمي (عن طريق برامج العمل شبه الإقليمية في اتفاقية مكافحة التصحر مثلا) لقضايا معينة تستدعي تدخلات تتعدى المجال المعتاد للمشروعات محدودة النطاق التي تدعمها مؤسسات التمويل متعددة الأطراف. وكمثال على ذلك، الإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية العابرة للحدود (بما في ذلك تجمعات المياه المشتركة، ومناطق الرعي، والمناطق الجبلية، والمناطق الحرجية) والتي تحتاج في أغلب الأحيان إلى تنسيق السياسات والتعاون فيما بين المؤسسات على المستوى شبه الإقليمي؛

- تيسير بناء الشراكات وتعبئة موارد إضافية لتكملة المنح والقروض التي تقدمها مؤسسات التمويل متعددة الأطراف كمساعدات للبلدان والمنظمات المتضررة. ويفيد جسر المشاركة التي يمكن أن تدعمه الآلية العالمية بصفتها منظم العملية أو الوسيط الأمين في تحديد الفرص المحتملة للمشاركة في تمويل المشروعات التي تعود إلى مبادرة مؤسسات التمويل متعددة الأطراف بل يفيد أيضا في استكمال التدخلات التي تتعدى عادة تخصصا معينا لإحدى مؤسسات التمويل متعددة الأطراف ومواردها التي يمكن أن يكون لها قيمة إضافية.

29 – **الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية:** سعت الآلية العالمية في العام الماضي، متابعة منها للقرار رقم 25 الصادر عن مؤتمر الأطراف الأول، وبتشجيع قوي من البنك الدولي كرئيس للجماعة، إلى استكشاف فرص التعاون مع المؤسسات التابعة للجماعة الاستشارية. ووجهت الدعوة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى تقديم أطروحات عن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك (مثل المدخلات الفنية في عمليات برامج البحوث القطرية/ برامج البحوث شبه الإقليمية، والعائد على الاستثمار في الأراضي الجافة) إلى الدورة الثامنة للجنة التيسيرات في الآلية العالمية. وستكون هناك متابعة لهذه المناقشات سواء على المستوى الميداني أو المستوى المواضيعي، مع قيام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بدور حلقة الاتصال. ومن بين المؤسسات التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي ستشترك في هذه المرحلة: المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق شبه القاحلة، والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية.

30 – **الوكالات الثنائية:** يساند الشركاء الثنائيون عادة الآلية العالمية باعتبارها ترتيبا مؤسسيا مبتكرا يمكن أن يساعد في ترشيد وزيادة تدفق الموارد من أجل مكافحة تدهور الأراضي عند الحاجة. وقد اتضح ذلك من المساهمات الطوعية في الموارد دعما لدور الآلية العالمية كعامل حفاز من جانب البلدان المتقدمة للفترة المالية 2001/2000، مثل: كندا والدانمارك، وألمانيا، والنرويج، والسويد، وسويسرا. وتولي الآلية العالمية اهتماما خاصا، كجزء من وظيفتها، إلى إقامة حوار مستمر مع الوكالات الثنائية بشأن المسائل الفنية، سواء في المقر أو في الميدان.

31 – وكمـــتابعة للمناقشات التي دارت في الاجتماعات التي تعقد فيما بين مؤتمرات الأطراف، عملت الآلية العالمية مـــع نقـــاط الاتصال الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر الموجودة في المقر، وكان العمل عادة يتعلق بإدماج الاتفاقية في تـــيار التنمـــية وبإحداث تآزر بين الاتفاقيات البيئية. فعلى المستوى الميداني، أقامت الآلية العالمية اتصالات مع ممثلي الوكـــالات الثنائية كجزء من جهودها لتشجيع إقامة صلات بين برامج العمل القطرية/ برامج العمل شبه الإقليمية وبين الأولويـــات الاســـتراتيجية للجهات المانحة، بما تملكه من حوافظ/ ذخيرة من المشروعات والبرامج ذات الصلة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الشراكة الاستراتيجية بين الآلية العالمية والوكالات الثنائية دعما لبرامج العمل شبه القطرية في الجـــنوب الأفريقي ووسط آسيا، واستكشاف الموارد الحالية والمحتملة للاتفاقية، بما في ذلك المعونة الإنمائية الرسمية المعـــتادة ومؤسســـات القطـــاع الخـــاص، والاتجار في الكربون (وتقوم الشركات الكبرى بموجبها بشراء القدرات من الحكومـــة أو أصـــحاب الأراضي الأفراد لتطبيق تدابير إدارة الأراضي التي تسفر عن احتجاز المزيد من الكربون في الـــتربة) ومـــع ذلك، فإن الخبرة المكتسبة في العامين الماضيين توحي بأن عملية إدماج الاتفاقية في تيار التنمية – وما يتصل بذلك من متطلبات تتعلق بإثارة الوعي، والصلات الاستراتيجية، والتنسيق المؤسسي، ونظم المعلومات – مازالت تمثل تحديا مستمرا لا للأطراف النامية في اتفاقية مكافحة التصحر فحسب، بل وللأطراف المتقدمة أيضا.

32 – وفـــي هـــذا الإطار، كان تعامل الآلية العالمية السابق مع أمانة لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مشجعا للغاية، وساهم في وضع هذه الأمانة لمبادئ توجيهية للحد من الفقر. ولاشك أن آلية مماثلة للجـــنة التيســـيرات في الآلية العالمية، تتعامل بصورة أكثر انتظاما بين الآلية والجهات المانحة الثنائية سيكون لها قيمة هائلـــة، وهو ما أشير إليه في التقارير السابقة، وسوف تسعى الآلية العالمية إلى مواصلة البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتنظيم مثل هذا التعاون.

33 – **المـــنظمات الإقليمـــية**: تمشيا مع المهمة الأصلية للاتفاقية، سيكون هناك دور ثلاثي الأضلاع للمنظمات شبه الإقليمية المختارة:

- تنسيق برامج العمل شبه الإقليمية في مناطقها الجغرافية؛
- القيام بدور الوسيط لشركاء التنمية دعما لعملية برمجة برامج العمل القطرية في البلدان الأعضاء؛
- القيام بدور المنتدى شبه الإقليمي للحوار حول السياسات وإثراء تجارب التنفيذ.

34 – والميزة النسبية للتعاون مع منظمات شبه إقليمية مختارة، هي فرصة العمل بطريقة متكاملة فيما بين العديد من الإدارات الحكومـــية وعلـــى مختلف المستويات التي تبدأ من الموظفين الفنيين إلى صناع السياسات والسلطة السياسية (وينبغـــي تعزيز المنظمات شبه الإقليمية لهذا الغرض). وهذا هو الحال مثلا بالنسبة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحـــة الجفـــاف في منطقة السهل، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أفريقيا الغربية، والهيئة الحكومية الدولـــية للتنمـــية في شرق أفريقيا، واتحاد المغرب العربي في شمال أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أفريقيا الجنوبية.

35 – وقد جمعت المشاورة شبه الإقليمية لأصحاب الشأن ممثلي الإدارات المالية والزراعية والبيئية والتخطيطية المختلفة تحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لكي تضع أسس تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستويين القطري وشبه الإقليمي. وقد أسفر ذلك عن إطار للشراكة من أجل مكافحة تدهور الأراضي وتخفيف وطأة الفقر، اشتمل على قضايا في مجال السياسات والمؤسسات ومجموعة أساسية من الاستثمارات، بما فيها حافظة شاملة لمشروعات إدارة النظم الايكولوجية العابرة للحدود.

36 – ويساند هذا الإطار مرفق مالي شبه إقليمي أقيم بمبلغ مبدئي من الآلية العالمية والمساعدات الفنية من المحور متعدد الجهات المانحة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وفرنسا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليابان، والبنك الدولي) والوكالة الألمانية للتعاون الفني. وتجري الآن دراسة لإقامة مرافق مماثلة في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الغربية تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/ اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، على التوالي.وتتعاون الآلية العالمية بصورة نشطة مع اتحاد المغرب العربي لتنفيذ برنامج عمل شبه إقليمي لشمال أفريقيا. كما تقوم بمناقشة ترتيب مماثل مع هيئة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية.

37 – **التعاون مع المنظمات غير الحكومية:** كما سبق إبلاغ مؤتمر الأطراف الرابع، فإن أولوية متقدمة تعطى الآن لإشراك المجتمع المدني في الاتفاقية. ومن أجل ذلك، قامت الآلية العالمية بمبادرة خاصة لمساندة المنظمات غير الحكومية، وهي برنامج التبادل والتدريب المجتمعي، كإطار تشاركي لبناء القدرة على المستوى الشعبي وضمان المشاركة المستمرة للمنظمات غير الحكومية على المستويين القطري وشبه الإقليمي. وتعتبر *الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر* هي الشريك الأول للآلية العالمية.

38 – وكان أول مشروع تدعمه الآلية العالمية في هذا الإطار، بتمويل من البنك الدولي، هو عملية تبادل تجريبية من مجتمع محلي إلى آخر شملت مزارعي الشاي في جنوب أفريقيا. وقد بدأت هذه العملية في عام 2000، وسهلتها إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية، وهي جماعة مراقبة البيئة. ولم تقتصر هذه العملية التجريبية على تحسين فرص دخول أسواق التصدير أمام أفراد المجتمع المحلي الزائرين، بل بدأت في إعطاء نتائج عملية مشجعة. وكان من بين هذه النتائج تكرار البنك الدولي لنموذج التبادل في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بتمويل من سويسرا، " لكي تقوم المجتمعات المحلية بالمشاركة في عملية علاج مرضى الإيدز بالأعشاب". كما ووفق على تقديم تمويل من الآلية العالمية إلى برامج مماثلة للتبادل فيما بين المجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية وآسيا.

39 – ومن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج التبادل والتدريب المجتمعي، إدارة المنح الصغيرة والإشراف على الأنشطة الميدانية. ولهذا الغرض، تعمل الآلية العالمية على وضع مذكرات تفاهم معينة مع الوكالات المتخصصة، التي تستطيع القيام بهذه المهام وتربط البرنامج في نفس الوقت بالمنظمات غير الحكومية وبرامج الأنشطة المجتمعية ذات الصلة.

دال – تعبئة الموارد المالية وتوجيهها

40 – عملت الآلية العالمية كعنصر حفاز، مستخدمة مواردها الخاصة (التبرعات الطوعية من الحكومات والمؤسسات الإنمائية، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) لكي تقيم شراكة بهدف تعبئة موارد مالية أكبر. وبعبارة أخرى، فإن الدعم المقدم من الآلية العالمية يخلق تأثيرا مضاعفا بحشده لاستثمارات ضخمة – بمرور الوقت – من الحكومات وشركائها في مجال التنمية من أجل مكافحة تدهور الأراضي وتخفيف وطأة الفقر في المناطق المنكوبة. ولا تعتبر الآلية العالمية مورد تمويل وحيد لاتفاقية مكافحة التصحر. فالجزء الأكبر من موارد الاستثمار في مكافحة تدهور الأراضي سيحول بصورة مباشرة إلى الحكومات المتلقية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق اتفاقيات شراكة محددة مع الوكالات المانحة. وفي هذا الإطار، ساعدت موارد الآلية العالمية في تيسير عدد من الأنشطة التي أسفرت عن حشد الموارد لمكافحة تدهور الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن بين هذه الأنشطة:

- المشاركة في تمويل حلقات عمل شبه إقليمية لأصحاب الشأن في أفريقيا الغربية (Djallon Fouta النيجر/نيجيريا) أسفرت عن منحتين للتخطيط من مرفق البيئة العالمي (PDF-Bs) في 2001/2000، يعقبها مشروعان محتملان بتمويل من المرفق في عام 2003؛

- البدء في وضع أطر للمشاركة و/ أو دعم هذه الأطر على المستويات القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية من أجل وضع ذخائر للمشروعات التي ستمول من وكالات تمويل ثنائية ومتعددة الأطراف (في الأرجنتين، والبرازيل، وبوركينا فاصو، والصين، والمغرب، والسنغال، وتونس، وشمال أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية، ووسط آسيا، وآسيا الغربية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلخ).

41 – ورغم أن هناك بيانات واضحة عن التأثير المضاعف لتدخلات الآلية العالمية، فإن عملية إدراج اتفاقية مكافحة التصحر في برامج التنمية الداخلية على المستوى القطري مازالت في مرحلتها المبكرة، وبالتالي مازال من الصعب تقدير الموارد المالية التي سيحتاجها ذلك خلال فترة زمنية محددة. وفي المستقبل القريب (أي حتى نهاية 2001 بالنسبة لبعض البلدان المتضررة و2002 بالنسبة للكثيرين منها) فإن الآلية العالمية ستكون في موقف يسمح لها بمساعدة الحكومات – في حالة طلبها – بوضع أهداف واقعية لتعبئة الموارد.

42 – وتعكس جهود الآلية العالمية لتعبئة الموارد وتوجيهها نهجا متعدد الشعب، ينطوي على استعراض مستمر من جانب الآلية لأطر التعاون القطرية للوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف بهدف معرفة الخيارات لدعم برامج العمل القطرية/ برامج العمل شبه الإقليمية في ظل هذه الأطر. وكمثال، فإن هذه التجربة تجري الآن في حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فمن مجموع البرنامج السنوي للإقراض البالغ 400–450 مليون دولار أمريكي، ينتظر أن تتراوح النسبة التي تخصص للمشروعات والبرامج التي لها صلة مباشرة بالبرامج المتعلقة بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المتضررة إلى نحو 25 % – 30% من هذا المبلغ.

43 – ومن المعترف به أيضا أن الآلية العالمية تستطيع أن تدعم الأقسام التنفيذية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعبئة منحة لتخطيط المقدمة من مرفق البيئة العالمي والتمويل الذي يقدمه المرفق للمشروعات، من أجل معالجة المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية، وبذلك تنهض باستدامة التدخلات البيئية للبرنامج الموجهة نحو الفقر.

وتقوم الآلية العالمية بتجربة مماثلة مع المؤسسات المالية الأخرى في إطار نهج خطة أعمال في إطار لجنة التيسيرات في الآلية. وبالمثل، ستوفر عملية الحصر الجارية لمؤسسات القطاع الخاص أساسا لمعرفة العلاقة بين المجالات التي لها أولويتها في برامج العمل القطرية والتوجهات الاستراتيجية لمصادر التمويل الخاصة هذه.

44 - كما يشمل النهج متعدد الشعب دعم البلدان الأطراف المتضررة لوضع برنامج لذخيرة المشروعات والمشروعات التي يمكن تمويلها من مرفق البيئة العالمي، على أساس برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية. وقد ساهمت الآلية العالمية في مناسبات عديدة في خلق أفكار جديدة للمشروعات وشاركت في تمويل وضع مذكرات مفاهيمية بتمويل من المرفق (PDF-A) أعقبها طلبات ناجحة لتخطيط المنح (PDF-Bs). وفي هذه الحالات، أوكل إلى الآلية العالمية مسؤولية تعبئة المشاركة في التمويل من مصادر أخرى للتوازن مع مساهمات المرفق. وبمقتضى مبادرة الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه في أفريقيا (التي يتصدرها مرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي) قامت الآلية العالمية بالإجراءات التالية:

- المساهمة في تطوير الأفكار، والقيام بدور قناة المساهمة المبدئية في مرفق البيئة العالمي (PDF-A)؛
- المشاركة في وضع اقتراح لمشروع متوسط الحجم لمرفق البيئة العالمي كما وافق المرفق مؤخرا، ثم تنفيذ مثل هذا المشروع؛
- تيسير ملكية مبادرة الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه من جانب أصحاب الشأن الإقليميين – بمناسبة الأحداث الإقليمية التي تساندها الآلية – بما في ذلك الأجهزة الحكومية ومنظمات حوض النهر ذات الصلة.

45 - ومثل هذه التجارب تبين إمكانية قيام الآلية العالمية بدور الشريك المؤسسي، وقيامها بالمهمة المفاهيمية لمساعدة الحكومات على إقامة جسور بين عمليات برامج التنمية القطرية وبرامج التنمية شبه الإقليمية، وحلقات عمل للحوار القطري حول مرفق البيئة العالمي، ووضع حافظة المرفق على المستويات القطرية ومتعددة الأقطار. وبهذه الطريقة تضيف تدخلات الآلية العالمية قيمة إلى الأنشطة التي تقوم بها أمانة مرفق البيئة العالمي والوكالات التنفيذية في المرفق.

46 - ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى مواصلة النهوض بقدرة الآلية العالمية على الاستجابة – في ضوء قرارات مجلس المرفق الأخيرة – نظرا للفرص الناشئة لحشد موارد المرفق (وعمليات التمويل المشتركة المتعلقة بها) بطريقة يسهل التنبؤ بها. وفيما يتعلق بمصادر التمويل الأخرى، فإن الآلية العالمية ستولي اهتماما خاصا باستكشاف فرص التمويل من القطاع الخاص، وبالموارد التي يمكن حشدها في إطار بروتوكول كيوتو وآلية التنمية النظيفة.

47 - **استراتيجية الاتصالات: نهج متعدد الشعب**. قامت الآلية العالمية، بناء على طلب مؤتمر الأطراف، بوضع استراتيجية للاتصالات في إطار استراتيجيتها التنفيذية، تهدف إلى "تيسير الاتصال بالأطراف وبالعناصر الفاعلة الأخرى، ولزيادة الوعي بالاتفاقية، وتشجيع الانضمام إلى تنفيذها" (القرار رقم 9 عن مؤتمر الأطراف الثالث، الفقرة 14).

48 – ويقوم هذا النهج على نفس النموذج الذي اتبع في تعبئة الموارد، أي أن أي اتفاقية متعددة القطاعات تحتاج إلى نهج متعدد الموارد ومتعدد التمويل. ولابد للآلية العالمية من أن تستفيد من استراتيجيات الاتصالات المختلفة لأصحاب الشأن في الاتفاقية (الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات المزارعين، إلخ) لضمان أن يكون لهذه الاستراتيجيات رسالات متكاملة تعمل على تشجيع أهداف اتفاقية مكافحة التصحر. وبهذه الطريقة، ستتعاون الآلية العالمية مع شركائها في وضع رسالات تهدف إلى التحديد الدقيق للمستفيدين المستهدفين، من خلال أدوات اتصال منفصلة أو مشتركة (مواقع على شبكة الإنترنت، وأقراص CD-ROM، والوثائق، والمطبوعات، إلخ) بهدف تيسير المشاركة وتعبئة الموارد.

49 – وكمتابعة للمشاورات السابقة مع الوحدات ذات الصلة في منظمة الأغذية والزراعة وفي الصندوق وما أعقبها من مناقشات حول هذا الموضوع أثناء الدورة الأخيرة للجنة التيسيرات، قامت الآلية العالمية، بخطوة تعاونية، بالمساعدة في البحث عن قصص نجاح عن الاستثمارات في المناطق المتضررة من تدهور الأراضي، والعمل على نشر هذه القصص. ولأغراض عملية، فقد أطلق على هذا النشاط اسم "قصص نجاح عن الأراضي الجافة". والقيمة المضافة لهذه التجربة المقترحة، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الإضافية دعما لاتفاقية مكافحة التصحر، لا تدخل في جانب تنويع مصادر المعلومات فحسب، بل إنها تعطي منظورا مؤسسيا مختلفا على أساس التقدير الكيفي من جانب أهم أصحاب الشأن، بمن فيهم الحكومات ومستخدمي الموارد الطبيعية، وكذلك على أساس الاستعراضات الذاتية التي يقوم بها شركاء التنمية لآدائهم في المشروعات.

50 – ونقطة البداية في الاستعراض الأخير الذي أجرته الآلية العالمية، هي افتراض أن الكثيرين من أصحاب النوايا الطيبة المؤيدين لإصلاح الأراضي الجافة كانوا يواجهون صعوبة ضخمة في إقناع زملائهم في وزارات المالية أو التخطيط أو في الوكالات المانحة بأن الاستثمار في تنمية الأراضي الجافة أمر معقول من الناحية الاقتصادية.

51 – وقد اهتم الاستعراض بنتائج الدراسات عن تنمية الأراضي الجافة في المدى البعيد، حيث أن هذه الدراسات كانت نادرة (وإن لم تكن ربما أقل من تلك المتوافرة عن الأراضي الرطبة الأكثر مساحة). وكانت النتائج العريضة أن سكان الأراضي الجافة يتمتعون بمرونة واضحة وأنهم نجحوا في زيادة دخولهم بصورة مستمرة، وفي التكيف مع جميع الكوارث الطبيعية الحادة. وتشمل قصص النجاح ابتكار أنشطة وأساليب تقلل المخاطر في المزرعة، وتدبير مصادر للدخل من أنشطة غير زراعية تستفيد – في أغلب الأحيان وإن لم يكن دائما – من الأنشطة الموجودة في المزرعة نفسها. ولاشك أن انتعاش الاقتصاد الزراعي أمر ضروري، ولكنه لا يكفي بمفرده لضمان النجاح في تنمية الأراضي الجافة.

52 – ومراعاة للحاجة المستمرة إلى الدعوة لمصلحة الاستثمار في المناطق المتضررة من تدهور الأراضي، ستقوم الآلية العالمية بأكثر من مجرد مساعدة الحكومات على خلق أفكار مشروعات ترتبط ببرامج العمل القطرية بالاستفادة من دروس الماضي. وسوف تقوم أيضا بحشد الدعم لمبادرات القصص الناجحة كبرنامج عمل وبحوث، تستخدم نتائجه كرسالة قوية في إطار استراتيجية اتصالات تهدف إلى تشجيع الحكومات، وشركاء التنمية الرسميين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات) على إعطاء الأولوية المطلوبة إلى مكافحة تدهور الأراضي.

رابعا – الموارد المالية للآلية العالمية

53 – بدأت الميزانية الأساسية للآلية العالمية، كما اتفقت عليها البلدان النامية والمتقدمة الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، في الزيادة المستمرة اعترافا بالخدمات التي تقدمها. وقد وافق مؤتمر الأطراف الخامس الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2001 على زيادة الميزانية بنسبة 33%، أي بزيادة تقرب من 000 400 دولار أمريكي سنويا، للوصول بها إلى 1.74 مليون دولار أمريكي و1.79 مليون دولار أمريكي عامي 2002 و2003 على التوالي. ومع ذلك، وحتى بعد هذه الزيادات، مازالت الميزانية الأساسية أقل بكثير من مستوى تقدير الصندوق (عندما قدم الميزانية إلى مؤتمر الأطراف باعتباره الجهة المضيفة المحتملة للآلية العالمية) كمجموعة موارد أساسية ضرورية لتمكين الآلية العالمية من القيام في ظل ظروف مثالية. وفي نفس الوقت، فقد سمحت المساهمات الطوعية للآلية العالمية بأن تستجيب إلى الطلبات التي تتلقاها من عدد متزايد من البلدان للحصول على المساعدة في برامج العمل وفي الانتقال من مراحل التخطيط إلى التنفيذ.

54 – وتحتوي الوثيقة EB 2001/74/R.25، على مزيد من المعلومات عن الحالة المالية للآلية العالمية. ويكفي هنا أن نقول أن المجلس التنفيذي وافق في عام 1999 على منحة قدرها 2.50 مليون دولار أمريكي (من مجموع المبلغ المتعهد به وهو 10.00 ملايين دولار أمريكي) كجزء من المساهمة المبدئية من جانب الصندوق في الآلية العالمية، انتظارا لتجميع مبلغ مماثل من الجهات المانحة الأخرى ومبلغ إضافي بقيمة 1.25 مليون دولار أمريكي اعتمده المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2001. وفي هذا الإطار، نلاحظ أنه بالإضافة إلى تعاون البنك الدولي مع الآلية العالمية بشأن المسائل الفنية، فإن البنك يساهم الآن في مواردها المالية، وهو أمر يبعث على التشجيع. ففي يونيو/حزيران 2000 ، وافق البنك على منحة قدرها 1.25 مليون دولار أمريكي، وينتظر أن يوافق على مبلغ آخر لعام 2001. والأكثر من ذلك، أنه عندما قامت الآلية العالمية بتيسير أحداث معينة، أو بإعداد أوراق فنية، جاءت تبرعات عن طريق الآلية العالمية من بعض الشركاء مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (100 52 دولار أمريكي)؛ وكندا (400 30 دولار أمريكي)؛ ومرفق البيئة العالمي (000 25 دولار أمريكي عن طريق البنك الدولي)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (000 50 دولار أمريكي)؛ والبنك الإسلامي للتنمية (000 20 دولار أمريكي)؛ والبنك الدولي (000 50 دولار أمريكي).

55 – وتلقت الآلية العالمية في 2001/2000 مساهمات طوعية من مركز الجوع التابع للكونجرس الأمريكي (600 79 دولار أمريكي)؛ والدانمارك (000 350 دولار أمريكي في 2001)؛ وفنلندا (000 150 دولار أمريكي)؛ وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (000 350 دولار أمريكي)؛ والنرويج (655 95 دولارا أمريكيا في عام 2000 ، و529 236 دولارا أمريكيا في عام 2001)؛ والسويد (535 527 دولارا أمريكيا في 2000)؛ وسويسرا (461 71 دولارا أمريكيا في عام 2000، و905 74 دولارا أمريكيا في عام 2001). وهناك مشاورات تجري الآن مع فنلندا وإيطاليا وهولندا حول تبرعات طوعية محتملة إلى الآلية العالمية.

خامسا – التقدم إلى الأمام والخطوات التالية

56 – هناك اتفاق متزايد في الآراء بين البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر على أهمية الآلية العالمية كمؤسسة واعدة في مجال المعاونة في ترشيد وتحسين تخصيص الموارد من أجل معالجة مشكلة تدهور الأراضي عن

طريق نهج متعدد القطاعات. وقد عكست المداولات التي دارت حول الآلية العالمية في مؤتمر الأطراف الخامس الذي عقد خلال النصف الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2001، هذا الاتفاق المتزايد في الآراء بين الأطراف. حيث كان هناك اعتراف بجهود الآلية العالمية في الوفاء بمهامها ومسؤولياتها المتزايدة.

57 - إن الاعتراف بالآلية العالمية الآن كأصل مكمل وضروري لمرفق البيئة العالمي، حتى لو أصبح المرفق هو الآلية التمويل الرئيسية للاتفاقية، يمثل تطورا مهما منذ مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف الرابع في ديسمبر/كانون الأول 2000.

58 - ورغم التأييد الواسع الذي تلقاه الآلية العالمية في مؤتمر الأطراف، فمازالت هناك حاجة إلى التجسيد – بالأرقام – للنتائج النهائية لجهود الآلية لتوليد موارد لتنفيذ برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية. وسوف يكون ذلك هو التحدي الرئيسي في السنة المقبلة، فقد أنشأ مؤتمر الأطراف لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، ستجتمع في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. وسوف يعقد مؤتمر الأطراف الآن دورة كل سنتين، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر الأطراف السادس في أكتوبر/ تشرين الأول 2003. وفي هاتين المناسبتين، سترفع الآلية تقريرا عن سير العمل.

59 - وسوف تواصل الآلية العالمية جهودها في المستقبل للمساعدة في تبسيط برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية سواء على جانب العرض أو جانب الطلب في معادلة الموارد المالية، عندما يطلب إليها ذلك. وفي نفس الوقت، فإن فرص استخدام الوسائط المؤسسية الأخرى سوف تكون موضع نظر (الوكالات المتخصصة، والأجهزة الحكومية الدولية).

60 - وسوف يزداد تركيز الدور التحليلي والاستشاري للآلية العالمية على النهوض بالدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمي إلى اتفاقية مكافحة التصحر، بل وعلى البحث عن موارد جديدة للتمويل، وبالأخص لدى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات والفرص الأخرى.

61 - وأخيرا، فسوف تلعب الآلية العالمية دور السمسار الدائم في مجال بناء القدرات وإقامة شبكات المعرفة. وسعيا وراء تدعيم الإنجازات والتصدي للتحديات الجديدة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فقد قامت الآلية العالمية بعدد من المبادرات، التي سنناقشها فيما يلي، والتي تحتاج الآن إلى متابعة.

ألف - الموارد البشرية وتطوير النظم الداخلية

62 - كما سبق أن ذكرنا، فقد وافق مؤتمر الأطراف على زيادة الميزانية بنسبة 33% لعامي 2002 و2003. وتترجم هذه الزيادة إلى وظيفتين كبيرتين ووظيفتين مهنيتين، مع إدراج وظيفة خامسة د1. وبذلك يصل مجموع الموظفين المهنيين الذين يعملون طبقا للميزانية التي أقرها مؤتمر الأطراف إلى تسعة موظفين. وبناء على هذه التغييرات والفرص الجديدة، سيعاد النظر في التنظيم الداخلي للآلية العالمية. وسيتم إعداد اختصاصات الوظائف الجديدة، ثم الإعلان عنها. والهدف هنا هو أن يتسلم الموظفون الجدد أعمالهم في أوائل عام 2002.

باء - مواصلة عمليتي الإدماج وبناء الشراكة

63 - هـذا هو "الخبز والملح" بالنسبة لمهمة الآلية العالمية، حيث أن هاتين العمليتين تهدفان إلى تعبئة الموارد من أجـل تنفيذ الآلية. وينطوي هذا الهدف على إدماج أغراض الاتفاقية في أطر التخطيط والتنمية الاستراتيجية للأطراف مـن البلدان النامية وتطوير استراتيجيات التعاون للمنظمات المانحة. ولا يمكن فصل هاتين العمليتين عن تعبئة الموارد كمـا يزعم البعض أحيانا، إذ أن النجاح في تعبئة الموارد يتطلب إشراك جميع الأطراف المعنية (على جانبي العرض والطلـب علـى السواء) كشركاء نشطين في عمليتي الإدماج وبناء الشراكة. وسوف تيسر الآلية العالمية هذه العمليات بالـتعاون مـع المنظمات الشريكة ذات الصلة. وسوف تسير الآلية العالمية في ذلك وراء حلقات العمل الإقليمية وشبه الإقليميـة بشـأن تعبئة الموارد وبناء الشراكة التي عقدت في السنة الماضية، بهدف إيجاد عملية مستدامة لمساندة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في الأقطار وأشباه الأقاليم. وبناء على التجارب، ومع إدخال التعديلات الضرورية، سوف تركز الآلية العالمية الآن على تكرار أطر المشاركة التي أثبتت أنها واعدة في مجال تعبئة الموارد.

جيم - تدعيم التعاون مع المنظمات الخارجية

64 - يـزداد الآن فهـم وتقديـر النهج الذي سنته الآلية العالمية. وهو فهم وتقدير يترجمان إلى زيادة الطلب على خدمـات الآلية من البلدان والمنظمات شبه الإقليمية. فحتى مع زيادة الموظفين التي أقرها مؤتمر الأطراف (رغم أنها تظـل أقـل من الطلب الأصلي بست وظائف مهنية)، لن يتسنى للآلية العالمية أن تتفاعل مع كل البلدان وأشباه الأقاليم التـي تطلـب دعمهـا، وأن تقـدم هـذا الدعم بصورة مباشرة ومستدامة. ولذا، لابد للآلية العالمية من أن تجد طريقا للاسـتجابة إلـى الطلـبات التـي تقـدم إلـيها عن طريق هيكل لا مركزي. وبدلا من اتباع الطريقة التقليدية لتطبيق اللامركـزية، والتـي تستلزم من الآلية أن تنتدب موظفين إلى مواقع مختلفة، فإن الطريقة التي ظهرت لترد بها الآلية العالمية وهي العمل من خلال الوسطاء الذين لهم اهتمام ذاتي بمواصلة تنفيذ الاتفاقية ولديهم القدرة والاختصاص على القـيام بذلـك. ولهذا الغرض، تتعاون الآلية العالمية مع المنظمات شبه الإقليمية والوكالات المتخصصة الموجودة في الأقالـيم. وعن طريق هؤلاء الشركاء، تساند العمل في وضع وتنفيذ برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية فـي أقالـيمها. والنموذج الذي بدأ يتبلور تدريجيا هو النموذج الذي تقدم فيه الآلية العالمية أموالا للتيسير، وفي بعض الأحيان تقدم موارد، لكي تتمكن هذه المنظمات من الحصول على المساعدات الفنية اللازمة لدعم العملية.

65 - وقد تبلور هذا النموذج في أفضل صوره في أفريقيا الجنوبية بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولكـنه مـازال قـيد التنفيذ في دول الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (في شرق أفريقيا)، واتحاد المغرب العربي (شمال أفريقـيا)، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بلدان غرب ووسط أفريقيا) وبلدان لجنة البيئة والتنمية لدول أمريكا الوسطى (أمريكا الوسطى). وسوف تعزز الآلـية العالمية هذا النهج وتطور مثل هذه الشراكات مع منظمات أخرى، في الوقت الذي تطور فيه من طريقة تعاونها مع كل منظمة بحسب تخصص هذه الأخيرة وهيكلها التنظيمي.

66 - وسـوف تركز الآلية العالمية الآن على تطوير هذه الأنماط من الشراكة. ومن الواضح بالفعل أن ذلك سوف يحـتاج إلـى اسـتثمارات كبيرة من جانب موظفي الآلية. فالمسألة تحتاج إلى وقت للوصول إلى فهم ونهج مشتركين. والمهام التي ينبغي القيام بها وكيفية أدائها. ومن الواضح أنه حتى مع قيام تعاون فعال، فسوف يحتاج ذلك إلى مساهمة

مستمرة من جانب الآلية العالمية للوصول إلى الهدف النهائي، ألا وهو تبرير استثمارات ضخمة لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع.

دال – مواصلة تطوير التعاون مع المؤسسات الأعضاء في لجنة التيسيرات

67 – تعاونت الآلية العالمية مع أغلب المؤسسات الأعضاء في لجنة التيسيرات التابعة لها، ولكن على أسس فردية، لا باعتبار لجنة التيسيرات مؤسسة في حد ذاتها. كما توسعت الآلية العالمية في تعاونها مع الأعضاء الأفراد، وتنوي مواصلة ذلك في إطار نهج خطة أعمال. وهو النهج الذي سينفذ في اتجاهين. أولهما، تعزيز التعاون التنفيذي مع كل مؤسسة عضو في لجنة التيسيرات، وذلك باستعراض أطر التعاون القطري، بهدف النهوض بتوجيه حافظاتها القطرية نحو تدهور الأراضي. وسيبدأ هذا التوجه مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وسيقوم على أساس تحليل وثائق فرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق. كما ستتبع نهج مماثلة مع المؤسسات المالية الأخرى في لجنة التيسيرات. أما الاتجاه الثاني، والمتعلق بالمؤسسات الفنية الأعضاء مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فسيأخذ شكل تعاون قائم على الاختصاصات المحددة لهذه المؤسسات، مثل مواصلة التعاون مع مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، ومع الأقسام الفنية في تلك المنظمة فيما يتعلق ببعض القضايا مثل امتصاص الكربون.

هاء – مواصلة تطوير استراتيجية الاتصالات في الآلية العالمية

68 – تحتاج الآلية العالمية بصورة متزايدة إلى استراتيجية اتصالات خاصة بها. وسوف تتجه هذه الاستراتيجية نحو مجموعات أصحاب الشأن المختلفين الذين تتعامل معهم الآلية، وإن كانت في نفس الوقت شرطا أساسيا للوصول إلى الشركاء المحتملين، وبالأخص في القطاع الخاص. ومن أقوى البراهين التي يمكن ذكرها دفاعا عن الاستثمار من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، هو أنها أمر معقول اقتصاديا. وبالتالي فإن جزءا مهما من استراتيجية الاتصالات سيتمثل في الدعم المستمر لبرامج البحوث العملية التعاونية التي تقودها الآلية بشأن قصص النجاح في إصلاح الأراضي الجافة، بالتعاون مع مؤسسات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها.

واو – تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمي ووكالاته المنفذة من أجل زيادة استثمار موارد مرفق البيئة العالمي في اتفاقية مكافحة التصحر

69 – كما سبق أن ذكرنا، فقد أصبح هناك الآن اعتراف بأنه سيكون للآلية العالمية دور أساسي حتى مع وجود تركيز جديد من جانب مرفق البيئة العالمي على تدهور الأراضي. واستجابة لهذا الاعتراف، بدأت الآلية العالمية في تفعيل صلاتها المخطط لها من قبل مع مرفق البيئة العالمي، والتي خصصت لها مبلغا مبدئيا قدره 000 100 دولار أمريكي من الأموال الطوعية التي تلقتها الآلية. وستركز هذه القدرة على الجوانب التنفيذية قصيرة الأجل وطويلة الأجل والجوانب المفاهيمية أيضا. فالجوانب التنفيذية قصيرة الأجل تشمل تحديد فرص مرفق البيئة العالمي ومتابعة هذه الفرص بالتعاون مع الوكالات المنفذة، لتمويل المرفق وخلق المشاركات اللازمة في هذا التمويل. أما الجوانب التنفيذية والمفاهيمية طويلة الأجل فتتعلق بالعملية التي تفضي إلى انعقاد الجمعية العامة لمرفق البيئة العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2002 عندما يكون القرار النهائي قد اتخذ بشأن مجال التركيز الجديد المحتمل فيما يتعلق بتدهور الأراضي. ومن

بيـــن الجوانـــب التي ستنفذ حينئذ، مناقشة المزايا العالمية ودعم مرفق البيئة العالمي للأنشطة المناسبة وبناء القدرات. وسوف يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع أمانة المرفق والشركاء الآخرين.

70 - إن تجـــربة الآلـــية العالمـــية في دعم عمليات وضع وتمويل برامج العمل القطرية وشبه الإقليمية لها أهميتها الخاصـــة بالنســـبة لمفهوم مرفق البيئة العالمي عن الأنشطة المناسبة وبناء القدرات. وسوف تكون تجربتها في تحديد فـــرص مرفق البيئة العالمي ومساندة تطوير هذه الفرص – بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البرازيل) ومع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي (في أفريقيا الشرقية والجنوبية والغربية) – ذات أهمية خاصة في جعل مجال التركيز الجديد صالحا للتنفيذ خلال فترة زمنية قصيرة.

71 - وستواصـــل الآلية العالمية مناقشاتها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتوصل إلى تفاهم مبكر حول دور الآلية العالمية في علاقتها بالصندوق كوكالة منفذة، ودور الآلية الخاص باعتبارها "وكالة" لاتفاقية مكافحة التصحر.

زاي - اتباع خيارات غير تقليدية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر، وتنقيح محرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي باعتباره أداة لتعبئة الموارد

72 - ركـــزت الآلية العالمية حتى الآن على المصادر التقليدية لتمويل عمليات وضع وتنفيذ برامج عمل. أما الآن، وبعد أن تطورت الآلية ورسخت أقدامها، فبإمكانها أن تبدأ في البحث عن مصادر جديدة للتمويل. وكما سبق أن ذكرنا، فـــإن المحطة الجديدة التي ستتصل بها هي المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة. واستعدادا لذلك، ستستكمل الآلية عملـــية الحصـــر التـــي تقـــوم بهـــا الآن لهذه المؤسسات، وتحدد الصلة بين مجالات تركيز كل منها وبين التوجهات الاستراتيجية لاتفاقية مكافحة التصحر (بما في ذلك فرص دعم أنشطة ومشروعات معينة تتصل ببرامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية).

73 - كـــان أحـــد قـــرارات مؤتمـــر الأطراف الثالث يوصي بأن تقوم الآلية العالمية برصد التقدم في المفاوضات الحكومـــية الدولـــية، وأن تجري حوارا مع الدوائر ذات الصلة، بهدف تحديد الفرص الموجودة لتعبئة الموارد. وسوف تســـير الآلـــية فـــي هذا الطريق، مولية اهتماما خاصا بالاتجار في الكربون وتخفيف الديون. وفي كلتا الحالتين، هناك مـــبادرات في جعبة الآلية. فهناك دراسة عن التمويل المشترك مع منظمة الأغذية والزراعة تتناول امتصاص الكربون في ظل عدة أشكال من نظم استخدام الأراضي وحيازتها. وهذه الدراسة، بالإضافة إلى دراسات أخرى وخبرات مكتسبة فـــي تقديـــر المحـــتوى الكربوني في ظل أشكال مختلفة من استخدام الأراضي، لها أهميتها في توفير معلومات علمية وعملـــية لإدخال الإتجار في الكربون على نطاق واسع في البلدان النامية. كما تنفذ الآلية العالمية عملية لتخفيف الديون فـــي إكوادور بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف تأمين استثمار جزء من الأموال في إجراءات مكافحة التصحر. وسوف تستخدم هذه التجربة في تطبيق هذا الخيار لتعبئة الموارد في بلدان أخرى.

74 - ومـــن بين مهام الآلية العالمية إقامة قاعدة بيانات خاصة بخيارات التمويل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وقد انتهت الآلية من إنجاز قاعدة البيانات هذه، وهي محرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي. وأثناء عملية إقامة هذه القـــاعدة البيانـــية، جمعـــت البيانات وأدخلت في النظام. وتم ذلك على المستوى القطري في أحد البلدان النامية (مالي)

بالـتعاون مـع وكالات مانحة مختارة. وكانت بلجيكا في مقدمة الشركاء، كما عملت الآلية العالمية في تعاون وثيق مع أمانـة لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصميم نموذج لتنظيم المعلومات وجمعها عن اتفاقـية مكافحة التصحر من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أعدت دراسات خاصة للجهات المانحة عن بعض البلدان وأشباه الأقاليم المختارة التي عملت الآلية فيها.

75 - والخطـوة التالـية لمحرك المعلومات المالية عن تدهور الأراضي هي ربط تطوراته المستقبلية بصورة أوثق بـالدعم الـذي تقدمه الآلية العالمية إلى عملية وضع وتنفيذ برامج العمل القطرية وبرامج العمل شبه الإقليمية. كما أن الجانـب التحليلي من العمل ينبغي أن يأخذ اهتماما أكبر. فلابد أن يصبح محرك المعلومات المالية جزءا لا يتجزأ من عملـية تعبـئة الموارد في الآلية العالمية، وأداة لتحليل الاتجاهات في تخصيص الموارد إلى المناطق التي تهم اتفاقية مكافحة التصحر على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.